المركز الجامعي مغنية

مقياس: البيئة والتنمية المستدامة **من إعداد: د. نهاري سلمى**

التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر

الهدف: توعية الطالب بأثر التغيرات المناخية على التنمية، والتعرف على مفهوم الاقتصاد الأخضر كبديل لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

الإقتصاد الأخضر:

التطرق لمفهوم الإقتصاد الأخضر يوحي إلى إلزامية التطرق لبدايات الإهتمام بهذا المفهوم والتي ترجع إلى عام 1989 عندما قام الباحثان البريطانيان Markandya and Barbier بتقديم تقرير لحكومة المملكة المتحدة بعنوان مخطط للإقتصاد الأخضر(Blueprint for green economy) وذلك إستجابة للأزمات المتعددة من خلال السعي إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الإقتصادي[1]، والدعوة إلى نقل المجالات التي تركز عليها الإستثمارات _ العامة والخاصة، المحلية والدولية_ صوب القطاعات الخضراء الناشئة، كما شهدت الفترة 1991- 1994 في إطار البحث عن مصادر الطاقة النظيفة والإنتاج الأنظف وسبل إدامة الأداء البيئي تم تقديم التقرير الخاص بالبيئة من قبل مجموعة من المؤلفين والباحثين من خلال بحثين: الأول بعنوان مخطط تخضير الاقتصاد العالمي" Greening the global economy scheme" والثاني بعنوان الإقتصاد الأخضر مقياس للتنمية المستدامة " Green economy scale for sustainable development"، وفي بداية استخدام هذا المصطلح كان التوجه نحو مفهوم النمو الأخضر حيث كان التركيز على التخفيف من آثار تغير المناخ، ثم تطور ليشمل مجموعة أوسع من الموارد البيئية كانت دول آسيا والمحيط الهادئ أول من استخدمه في سياق المناقشات الحكومية الدولية في الإجتماع الوزاري الخامس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في 2005 في سيول بجمهورية كوريا، ليظهر مصطلح النمو الأخضر مع الإقتصاد الأخضر للتعبير عن الطاقة الخضراء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة، وإيجاد فرص العمل الخضراء والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية، ومنع التلوث البيئي والتقليل من مسببات الإحتباس الحراري والحد من إستنزاف الموارد، أما بدايات استعمال المصطلح كان كمسار مقترح للتغلب على

[1] حسام الدين نجاتي، **الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (251)، جمهورية مصر العربية، فبراير 2014، ص15

الأزمات التي شهدتها الساحة الدولية(الأزمة المالية، الأزمة الغذائية والمناخية) عام 2008 بمبادرة من الأمم المتحدة، حيث جاء في نص هذه المبادرة على أن الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية ما يحقق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على الأزمات المتجددة، ليتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولا، حيث تضمن الإستثمارات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية كما توسعت مبادرات الإقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الإقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتيجيا وضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. بينما يستمد المصطلح المنطلقات المفاهيمية من التعريف الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه: " الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الإجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، فعبارة الأخضر ترتبط عادة بالبيئة والمحيط، وترجع إلى المشاكل المرتبطة بالهواء والماء والأرض، وقد استعمل Shrum وآخرون عبارة الأخضر لتبيان وببساطة الأهمية التي توليها للمحيط المادي، وقد ذهب أحد الباحثين إلى إقتراح بعدين لعبارة الأخضر: سياسية وإنسانية لتوضيح الفرق بين البيئة والمحيط، فالبعد الأول يتعلق بالتغيرات التي يجب أن تشرع فيها الحكومة(تشريعات جديدة خاصة بالمحيط) أما البعد الثاني فيبين المساهمة الشخصية للفرد للحفاظ على المحيط وفي الوقت الحالي نجد أن مصطلح الأخضر يستعمل اليوم بصفة واسعة من طرف الباحثين كبديل للتوجه البيئي[2].

كما نجد أيضا كلمة أخضر في بعض الدول لديها تعريفات طويلة ومحددة، فمثلا يقوم تعريف عملي واسع النطاق في ولاية كاليفورنيا على اختصار كلمة الأخضر كالتالي:

توليد وتخزين الطاقة المتجددة: Generating and storing renewable energy

إعادة تدوير المواد الموجودة:Recycling existing materials

كفاءة الطاقة لتصنيع وتوزيع وبناء وتركيب وصيانة المنتج: Energy efficient product manufacturing, dstribution ,construction, installation, and maintenance.

---

[2] تقوى شرقي، التنمية المستدامة في الوطن العربي – رؤية مستقبلية حول الإقتصاد الأخضر، في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، يومي 08- 09 ديسمبر 2018، ص 6

التعليم والإلتزام والوعي: Education, compliance and awareness.

تصنيع منتج طبيعي ومستدام: Natural and sustainable product manufacturing

أما شابل chapple فيذهب لتعريف الإقتصاد الأخضر على أنه: " إقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية ولا يقتصر فقط على القدرة في انتاج الطاقة النظيفة، ولكن ايضا يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الانتاج الأنظف"كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه" النمو الإقتصادي الذي يحفظ الثروات الطبيعية اللازمة لإستمرار تأمين الموارد والخدمات البيئية الضرورية لرفاه الإنسان" وبالتالي فالاقتصاد الأخضر يستعمل بدائل جديدة مثل استغلال طاقة الرياح التي بإمكانها سد 47% من حاجيات الكهرباء و25% منها للتدفئة و22% للنقل، أما على مستوى الطاقة الشمسية فقد تم تطويرها بـ 66% مقارنة بـ 2009 أما نهاية 2010 فقد بلغت المنشآت الضوئية طاقة قدرها 35000 ميغاواط في العالم أي ما يعادل 35 مفاعل نووي، وبلغة بسيطة ومختصرة فالإقتصاد الأخضر يعني أهمية للطبيعة والإستثمار، زيادة على أنه يشجع الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وتفعيل الطاقة، مما يتطلب المحافظة عليها.[3]

فأهم ما يميز الإقتصاد الأخضر أنه:

إقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية؛

اقتصاد يعمل على الزيادة في كفاءة استهلاك الموارد والطاقة ويمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الايكولوجي.

وعليه يمكن إجمال أهداف الإقتصاد الأخضر فيما يلي:

تعزيز النمو الأخضر وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر؛

توفير الأمن الغذائي؛

حماية الصحة من التلوث وتعزيز أمن الطاقة؛

تعزيز أمن المياه؛

[3] خنفر عايد راضي، الإقتصاد البيئي" الإقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، جانفي 2014.

تحفيز الصناعة المستدامة؛

تحسين أنماط الإستهلاك والإنتاج؛

التصدي لتغير المناخ وحماية النظم البيئية.

والملاحظ أن أهداف الإقتصاد الأخضر تتماشى مع أهداف التنمية إذ يعتبر الإقتصاد الأخضر أداة ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.[4]

علاقة الإقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة:

يعبر انتشار الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة وكذا البعد الاجتماعي، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد اطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة بل يكرس التكامل بين أبعادها، وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل إذ يمثل الإقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب الأبعاد الأخرى[5] وهذا ما يوضحه الشكل رقم (03).

الشكل رقم03: العلاقة بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

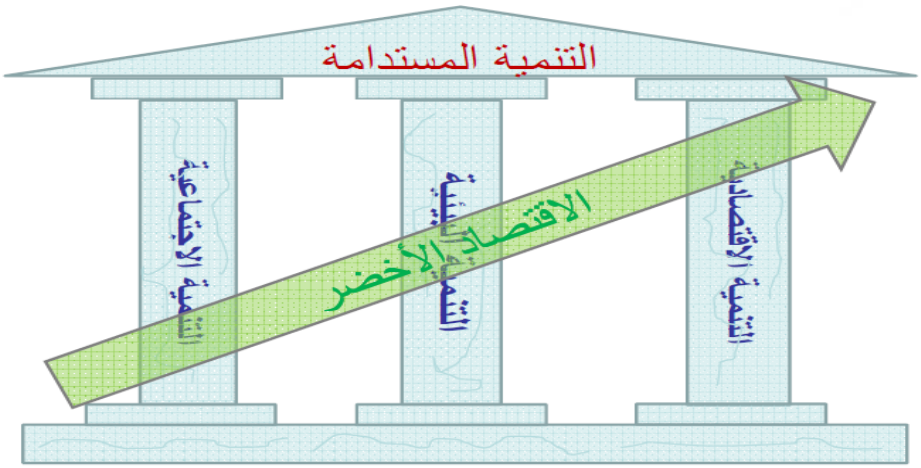

فالتنمية المستدامة تمثل الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بينما يمثل الإقتصاد الأخضر الاداة العملية التي تساعد في الوصول لتنمية مستدامة ولا يعتبر بديل عنها، فالاقتصاد الأخضر يمثل الانتقال من عموميات التنمية المستدامة إلى التخصيص حيث تتحدد من خلاله القطاعات المستهدفة والسياسات

[4] Diana furchtgott-Roth, **the elusive and expensive green job**, energyeconomics, vol 34, 2012

[5] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو إقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة الأمريكية،2011.

والاستراتيجيات التي تعمل على تحضير هذه القطاعات وآليات التمويل لتحضير تلك القطاعات والنتائج المترتبة على هذا التحول، ولقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيناريو متكامل لتحضير الإقتصاد العالمي ومن ثم ساعد الدول على تبني استراتيجيات محددة تساعدها في تحضير اقتصاداتها بما يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها للوصول للتنمية المستدامة، والشكل رقم 03 يوضح الأدوات التي تساعد في الوصول للاقتصاد الأخضر وأهم تلك الأدوات نظام الحكم ونظرته للاقتصاد الأخضر، وشكل التنظيم الموجود في الدولة من حيث طبيعة العلاقة ما بين القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي عموما، ودور السياسات المالية والإعلامية ومدى تحفيزها على نشر الوعي بجدوى الإقتصاد الأخضر، وكذلك الأدوات التي تعمل على تخفيف المخاطر من الممارسات الاقتصادية التقليدية ومخاطر ما بعد الانتقال للاقتصاد الأخضر، والعمل على تحديد سياسات تسعير مناسبة للخدمات البيئية المختلفة وأن تسري تلك الأدوات على الإستثمارات العامة والخاصة ضمن القطاعات العشر التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي يجب تحضيرها لكي يتم الوصول لاقتصاد منخفض الكربون يتسم بالكفاءة والمرونة والشمول حيث يتوج ذلك بتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر[6].

[6] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، أفريل2020